

موقف الباحثين العراقيين من اللهجات في القرن العشرين

الباحث الأول: قاسم علي أمين.

الباحث الثاني: مضر صاحب عبيد حسون

مكان العمل تربية النجف الأشرف

alnhren77@gmail.com

kasemaliali6@gmail.com

الملخص:

لقد تنوعت علوم اللغة العربية حتى صارت مقسمة على عدّة مجالات، وهذا يدل على غزارة هذه اللغة وتنوع مجالها الحيوي؛ صار الباحث في اللغة يدرس النص بمستويات متعددة، وهي: المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى النحوي، والمستوى الدلالي، وهذه المستويات الأربعة هي التي تدرس النص الفني والإبداعي كي تصل إلى فهم النص فهماً يُعرف به مجريات النص، وقد جاء البحث مقسماً على أربعة مباحث بدءاً من المستوى الصوتي ثم المستوى الصرفي ثم المستوى النحوي ثم المستوى الدلالي الذي يجمع الدلالة والغاية من دراسة الصوت والصرف بنية الكلمة- وتركيب الكلمة. الكلمات المفتاحية: الباحث العراقي، اللهجات، الصوت، الصرف، قواعد اللغة، الدلالة.

The Position of Iraqi Researchers on Dialects in the Twentieth Century

Researcher 1: Qasim Ali Amin.

Researcher 2: Mudar Sahib Ubayd Husson.

Teachers' College, Al-Najaf Al-Ashraf.

Abstract

Arabic linguistics has diversified so that it has come to be divided into several fields. This reflects the richness of the Arabic language and the variety of its vital domains. Accordingly, the linguistics researcher studies the text across multiple levels: the phonological level, the morphological level, the syntactic (grammatical) level, and the semantic level. These four levels are what study the literary and creative text in order to reach an understanding of the text—an understanding that reveals the course and dynamics of the text's events. The research is divided into four sections: beginning with the phonological level, then the morphological level, then the syntactic level, and finally the semantic level, which brings together meaning and the purpose of studying phonetics and morphology—i.e., the structure of the word—and the word's composition.

Keywords: Iraqi researcher, dialects, phonetics, morphology, language grammar, semantics.

المبحث الأول: المستوى الصوتي : الإبدال : المعاقبة

١- الإبدال:

من سنن العرب إبدال الحروف بعضها مكان بعض، ومعظم علماء اللغة يعزون حدوث الإبدال إلى التقارب المخرجي بين المبدل والمبدل منه، وغالباً ما يقع الإبدال في لغات متعددة، إذ تستعمل قبيلة ما لفظة، في حين تستعمل قبيلة أخرى لفظة تشبهها بإبدال حرف من حروفها وهي تحمل المعنى نفسه فقد ذكر أبو الطيب اللغوي ((ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف وإنما هي لغات مختلفة لمعانٍ متفقة تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا يختلفا إلا في حرف واحد. قال: والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة وطورا غير مهموزة ولا بالصاد مرة وبالسين

أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميما والهمزة المصدرة عيناً كقولهم في نحو أن (عَن) لا تشترك العرب في شيء من ذلك إنما يقول هذا قومٌ وذاك آخرون^(١).

بين الطاء والتاء:

إنَّ أصوات (التاء، والطاء، والدال) تصدر من مخرج واحد، ولا يميز بعضها عن بعض غير الصفة، فالطاء هو النظير المطبق للتاء، والدال هو النظير المجهور للتاء.

فإبدال التاء طاءً الذي يخص اللهجات هو الإبدال السماعي وليس القياسي، ولا يخلو الباحثون المحدثون من اختلاف في تفسير هذه السمة، فالدكتور غالب المطلبي يذهب إلى أن إبدال التاء طاءً هو سمة لهجية لتتميم إذا وردت بعد صوت من أصوات الإطباق، بل قد يبدلون من دون هذه الأصوات كما في أفلط^(٢).

في حين يذهب الدكتور مهدي الغانمي إلى أن الطاء والتاء عند قريش وغيرها من العرب، ليس بينهما إبدال بمعنى السمة اللهجية، بل هو أقرب إلى تأثير الأصوات، كما نسمعها بعضها بعضاً، بحكم اتحاد مخارجها أو تقاربها، واختلاف صفاتها من جهة وتقاربها من جهات أخرى، إذ يرى أن قول التميمي (فحصت برجلي) في (فحصت برجلي)، ليس فيه إبدالاً وإنما هو تاء فخمت بتأثير الصاد والضممة^(٣).

يبدو للباحث أن ما ذهب إليه الغانمي ليس دقيقاً، فما يميز التاء عن الطاء هو صفة التفخيم لا غير، إذ يصف المحدثون الطاء بأنها تاء مفخمة، فكلاهما من مخرج واحد، ونريد أن نوجه سؤالاً للدكتور الغانمي، لو لم يكن هذا إبدالاً بل يخيل للسامع أنه طاء بتأثر أصوات التفخيم والضممة، ماذا يقول في قول الشاعر الهذلي:

بأصدق بأساً من خليلٍ ثمينٍ وأمضى إذا ما أفلط القائمُ اليدي^(٤)

أفلط، لم يرد في هذا اللفظ أي صوت من أصوات التفخيم ولم ترد الضمة، فلماذا فخمت التاء مع خلو الكلمة من أصوات التفخيم.

السين والصاد: إن ما يميز الصاد عن السين هو التفخيم فقط، فقد وصفت بأنها سين مفخمة، ولذلك كثيراً ما يحدث الإبدال بينهما، فقد ذهب القدماء إلى أن السين لغة كل العرب إلا قريش أثرت الصاد^(٥)، وتابعهم في ذلك كثير من المحدثين^(٦).

ويحدث هذا الإبدال وفق تشكيل صوتي معين متمثل بكون السين متبوعاً بأصوات القاف والطاء والغين والخاء^(٧).

يذهب الدكتور الغانمي إلى كون الصائت المفخم (الضم) يساعد إلى جنب هذه الصوامت (القاف والطاء والغين والخاء) على إبدال السين صاءً إذ يقول: ((ويبدو أنَّ الأمر في هذا الباب ليس على إطلاقه؛ فهم لم يقولوا في "سقف"، مثلاً "صقف" والذي يظهر لي أن للصوائت: قصيرها وطويلها، أثراً في تحقق ما قاله الفراء، وتابعه فيه بعض المحدثين، فالظاهر أن الضمة تقوي هذا الإبدال فنسمع "تُسقي" بما يشبه "تُصقي" فيما يتحقق السين في "تُسقي")^(٨).

ويرى الباحث صعوبة في تقبل هذا الرأي، ففي سراط قالوا صراط، وهي تخلص من الضم، ولو كان الأمر كما يقول لكان من الأولى أن تتحول التاء في تُسقي إلى نظيرها المطبق، وهو الطاء، فبعد أن أبدلت السين صاءً بتأثير القاف والضم قبلها كما يقول الغانمي، فمن الصعوبة بمكان أن تبقى التاء على وضعها فقولك (طُصقي) أخف لساناً من قولك (تُصقي).

الطاء والضاد: لعل اختلاف المحدثين في تفسير اختيار لهجة لأحد هذين الصوتين في حين تختار لهجة أخرى الصوت الآخر يعود إلى اختلاف نطق صوت الضاد بين القدماء والمحدثين، إذ يبدو أن صوت

(١) الإبدال، أبو الطيب اللغوي: ٦٩/١.

(٢) ينظر: لهجة تميم: ٩٧.

(٣) ينظر: لغة قريش: ١٧٧-١٧٨.

(٤) ديوان الهذليين: ١١٩٦/٣.

(٥) سر صناعة الإعراب: ٢١٨/١، والصاحح: ١٣٢٣/٤.

(٦) لهجة تميم: ٩٢، واللهجات العربية في القراءات القرآنية: ١٥٠، ولغة قريش: ١٣٩.

(٧) ينظر: العباب حرف الطاء: ٨٢.

(٨) لغة قريش: ١٨٤.

الضاد من وصف سيبويه له يختلف عن نطقنا المعاصر له يقول سيبويه: ((لأن الضاد استطالت لرخاوتها حتى اتصلت بمخرج اللام))^(١) وفي موضع آخر من كتابه ((ومثل ذلك قول بعض العرب الطجع في اضطجع أبدل اللام مكان الضاد كراهية التقاء المطبقين فأبدل مكانها أقرب الحروف منها في المخرج والانحراف))^(٢)، فالضاد يصفها رخوة في حين نطقها شديدة.

يقول الدكتور غالب المطلبي نقلاً عن مخطوط المجد الصريح، ص ١٣٤. ((أما في لهجة تميم فنجد أن الضاد تقابل صوت الطاء في بعض الألفاظ التي بين أيدينا، فقد وردت اغتاظ واغتاض بالطاء لغة أهل الحجاز وتميم ذلك بالضاد))

ويتابع قوله هذا ب ((والواضح هنا أن هذا الإبدال ليس بمطرّد، وإنما كان في أمثلة معدودة، منها هذه التي وصلت إلينا ، وأكبر ظني أن صوت الضاد هنا ليس إلا تفخيماً لصوت الطاء، ظنه بعض اللغويين ضاداً))^(٣).

فهو يرى أن هذه الألفاظ كلها بالطاء غير أن بعض القبائل تنطقه مفخماً فيخيل للغويين أنه ضاد. ويبدو أن كلام المطلبي ليس دقيقاً، فالمتمأل للنص (وأكبر ظني أن صوت الضاد هنا ليس إلا تفخيماً لصوت الطاء) يعتقد أن صوتي الطاء والضاد هما من مخرج واحد، والأمر ليس كذلك فمخرج الضاد قريب من مخرج الطاء، فهذان الصوتان (الضاد والطاء) ليسا كصوتي (التاء والطاء) من مخرج واحد وما يميز بينهما هو التفخيم فقط.

ويذهب الدكتور مهدي الغانمي إلى عدم دقة وصف ما كان بالضاد لتميم وما كان بالطاء لقريش، بدليل وجود الأصوات، بأوصافها المتناقضة في لغة قريش ولهجات القبائل ، على حد سواء، فضلاً عن وجود مشكل آخر فالضاد الموصوفة بالشدة، قياساً على الطاء الموصوفة بالرخاوة ، ليست الضاد الأصل، وإنما الضاد المعاصرة، على وفق نطق المصريين إيّاها ، وهي دال مطبقة. فالتقابل بين الضاد والطاء، بحسب الوصف القديم لهما لا يفرّق بينهما إلا في المخرج والاستطالة. وكلاهما في الشدة سواء^(٤).

يبدو للباحث أن ما وقع فيه غالب المطلبي قد وقع فيه مهدي الغانمي فالأخير يفهم من قوله (وإنما الضاد المعاصرة، على وفق نطق المصريين إيّاها ، وهي دال مطبقة) أن مخرجهما واحد وما يميز بينهما هو الصفة، في حين أن مخرج الدال ليس هو مخرج الضاد وإنما هو قريب منه، فالدال المطبقة تكون طاء بحسب وصف القدماء للطاء (مجهور) وليس ضاداً، فالدال والتاء والطاء من مخرج واحد.

٢- المعاقبة:

المعاقبة: هي: قلب الواو ياءً وقلب الياء واوًا من غير علة صوتية صرفية خاضعة لقانون صوتي يوجب هذا القلب في الصيغ الصرفية التي تخرج عن أصلها اليائي أو الواوي^(٥).

وقد ذهب الدكتور مهدي الغانمي إلى أن المعاقبة ليس سمة لهجية دالة على اللزوم والوجوب بسبب وجودها في لغة قرش وفي لهجات غيرها، ويستدل على منع الجزم بكون المعاقبة سمة لهجية بتناقض الروايات فبعضها تروي أن قريش كانت تميل إلى الياء في ذوات الواو وتميم تميل إلى الواو إبقاءً للأصل، وبعضها تروي أن قريش كانت تميل إلى الياء إبقاءً على الأصل وتميم تميل إلى الواو في ذوات الياء^(٦).

ويذهب الدكتور علي ناصر غالب إلى المعاقبة نتيجة التأثير والتأثير فهو يرى أن الصيغ التي جاءت بالياء في لهجة أسد إنما جاءت نتيجة تطور صوتي جنحت إليه متأثرة بالحياة الحضرية التي جاورتها في الحجاز^(٧). ويذهب الدكتور غالب المطلبي إلى أن ما كان الحجاز تجنح إلى الواو وتميم تجنح إلى الياء،

(١) كتاب سيبويه: ٤/٥٧٤.

(٢) المصدر نفسه: ٤/٤٨٣.

(٣) لهجة تميم: ٩٥.

(٤) ينظر: لغة قريش: ١٨٧-١٨٨.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٣/٥٣٢-٥٣٣.

(٦) ينظر: لغة قريش: ١٦٥.

(٧) ينظر: لهجة قبيلة أسد: ١٣٤.

مستدلاً على ميل الحجاز للواو بتفخيم الحجازيين للألف إذ ينطقونها قريبة من الواو كالنطق الفارسي وبسبب هذا النطق كتبها في المصحف صلوة وزكوة في صلاة وزكاة^(١).

المبحث الثاني : المستوى الصرفي : فعل وأفعل بمعنى واحد : القلب المكاني : اسم المفعول من الأجوف الثلاثي

١- فعل وأفعل بمعنى واحد

اختلف القدماء في تفسير فعل وأفعل بين ثلاث طوائف:

١- طائفة ترى أن لا فرق بين فَعَلَ وأَفْعَلَ في المعنى مثل برق وأبرق وغمد وأعمد ورعدت وأرعدت وهذا مذهب أبو عبيدة الذي أجاز كلتا الصيغتين في غير مرة^(٢).

٢- وطائفة أخرى متشددة ترى أن هناك فرقاً بين الصيغتين ويمثل هذا المذهب الأصمعي^(٣)، وابن خالويه^(٤).

٣- وهناك طائفة تتأرجح بين بينهما وعلى رأس هذه الطائفة الخليل وسيبويه فمرة يرون أن هناك اختلافاً بينهما في المعنى بسبب همزة التعديّة^(٥)، ومرة أخرى يرون أن الاختلاف لا يكون بين الصيغتين إلا في اللغة فتكون في لغة قوم صيغة فعل وتكون في لغة آخرين صيغة أفعل والمعنى واحد^(٦).
ويبدو للمتأمل في الرأي الأخير أن وجود هذه الظاهرة مرجعه إلى اختلاف اللهجات، ففرج بتخفيف الراء هي لغة وبالتشديد لغة أخرى.

ولم يكن المحدثون بمنأى عن هذا الاختلاف ، فهم يرجعون هذه الظاهرة إلى اختلاف اللهجات^(٧)، وقد فسر الدكتور غالب المطلبي ميل تميم إلى أفعل، حتى تتخلص من توالي ثلاثة مقاطع مفتوحة كما فعلوا في تخفيف الفعل فيقولون كَرَمَ وشَجَرَ يتكون من مقطعين أولهما طويل مغلق والثاني قصير مفتوح وكذلك أفعل يتخلصون من توالي ثلاثة مقاطع مفتوحة بتحويل أحدها إلى طويل مغلق^(٨).

وهنا يتبادر تساؤل إذا كان الأمر كما يقول الدكتور المطلبي فالفعل المضعف العين في اللام مثل حبّ ، يتكون من مقطعين طويل مغلق وقصير مفتوح، فإذا ما قلنا فيه أحب يتكون من ثلاثة مقاطع مقطعين قصيرين مفتوحين بينهما طويل مغلق، فما الداعي إلى إلحاق هذه الهمزة في أوله إذ لا توالي في حبّ، بل هو مقطع طويل مغلق تبعه قصير ؟!

وأرى أن بني تميم مالت إلى استعمال صيغة أفعل؛ لطبيعة صوت الهمزة فهو صوت انفجاري يتولد بانطباق الوترين الصوتيين انطباقاً تاماً وانفراجهما فجأة محدثاً بذلك صوت واضحاً قوياً، وهو ما يتلاءم مع البادية التي تحتاج إلى الصوت القوي الواضح.

أما الدكتور مهدي حارث الغانمي فيقول في فعل وأفعل: ((وعند النظر إلى هذه الظاهرة ، نجد أن قلتها لم تؤثر على فرق المعنى بين الصيغتين ، وأن بعضها أنكر الرواة سماعه، ولم يرد عليه شاهد، وأن بعضها فيه فروق دلالية. وهي في عمومها إن سلمنا بها ظاهرة لهجية، ضرب من استساغة صيغة وتجنب أخرى، لسبب أو لآخر، وعليه فهي تعد انحرافاً ، لأن اختفاء صيغة واستخدام غيرها مع شيوع الفرق في المعنى بينهما يورث اللبس من جهة، ويقلل من إمكانيات المتكلم في أداء المعاني من جهة أخرى. فإذا صح النقل في هذا الباب ، فإن التميمي يكون قد خسر أداء معانيه بصيغة "فعل" والتبس على سامعه في صيغة "أفعل" ، لأن السامع في غير بيئته – وربما في البيئة نفسها أيضاً – سيظن بهذه الصيغة معنى لا يريده

(١) ينظر: لهجة تميم غالب المطلبي : ١٣٧-١٣٩.

(٢) ينظر: جمهرة اللغة: ٤٣٤/٣، ٤٣٤.

(٣) ينظر: المصدر نفسه ٤٣٤/٣.

(٤) ينظر: ليس في كلام العرب: ١٥٦.

(٥) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٣٣/٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٦/٢.

(٧) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب المطلبي: ١٨٤.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٢٠٦-٢٠٧.

التميمي، لأن الصيغتين عند عامة العرب، ومنهم قريش وتميم، قد صارتا دالتين، على معنيين مختلفين^(١)

يلحظ الباحث وجود غموض واضطراب في كلام الدكتور الغانمي فهو في آخر كلامه (قد صارتا دالتين على معنيين مختلفتين) أنهما قبل الصيرورة كانتا على معنى واحد، وفي العبارة نفسها يقول: (وهي في عمومها إن سلمنا بها ظاهرة لهجية)، أي أنه يشك في كونها ظاهرة لهجية.

وعند التأمل في عبارة الدكتور الغانمي السابقة ((فإن التميمي يكون قد خسر أداء معانيه بصيغة "فعل" والتبس على سامعه في صيغة "أفعل"، لأن السامع في غير بيئته - وربما في البيئة نفسها أيضاً - سيظن بهذه الصيغة معنى لا يريده التميمي))^(٢) يتبادر إلى الذهن تساؤل كيف يفهم الإنسان معنى مختلفاً عما يريد يريد المتكلم إذا كانا من بيئة واحدة؟

نجد الإجابة عند ابن درستويه الذي يرفض أن تكون فعل وأفعل بمعنى واحد في لغة واحدة يقول: ((لا يكون فعل وأفعل بمعنى واحد كما لم يكونا على بناء واحد إلا أن يجيء ذلك في لغتين مختلفتين، فأما من لغة واحدة فمحال أن يختلف اللفظان والمعنى واحد))^(٣).

٢- القلب المكاني:

لم يتفق الباحثون المحدثون في وضع حد لمصطلح القلب المكاني، فمنهم من يرى أن من القدماء من يذهب إلى أن القلب المكاني والاشتقاق الكبير مصطلحان لمفهوم واحد^(٤)، ويذهب إلى ذلك الدكتور غالب فاضل المطليبي ويعللون ذلك إما بكون كليهما أصلاً في اللغة الأم^(٥)، وإما بكون القدماء لما لم يستطيعوا التفريق بين الأصل والفرع عدوا كليهما أصلاً^(٦).

ويبدو أن السبب الذي حدا ببعض المحدثين أن يجعلوا للقلب المكاني والاشتقاق الكبير مفهوماً واحداً هو تشابه المعنى بين اللفظين المقلوب والمقلوب عنه أو أن يكون من بعض أفرادهم ولا يشترط أن يكون المعنى نفسه يتضح ذلك جلياً من قول من يذهب هذا المذهب ((ولا بد في هذا القلب كما يدل عليه استقراء أمثله من المناسبة بين معنى اللفظ المقلوب ومعنى اللفظ المقلوب عنه، لكن لا يلزم أن يكون هو نفسه، بل يجوز أن يكون مما شَبَّه بمعنى المقلوب عنه، أو من بعض أفرادهم))^(٧).

ومن الباحثين من رد هذا الرأي مبطلاً إياه عن طريق المقدمة التي قدمها أصحاب هذا الرأي أنفسهم، فقد أبطل دعواهم بما أُلْزِمُوا به أنفسهم يقول: ((وأود أن أضع بين يدي القارئ قول قول الباحث في البحث نفسه (في القلب المكاني) عندما تكلم عن الميزان الصرفي قال: ((أما ما حدث فيه قلب مكاني من الكلمات، فإننا إذا أردنا وزنه استدعى الأمر التغيير في أحرف الميزان تبعاً لتغير الموزون، بمعنى أن القلب المكاني إذا وقع في كلمة ما وأردنا وزنها وزناً صرفياً وجب أن يحدث مثل هذا القلب في أحرف الميزان الصرفي أيضاً))... وقد سبق أن مثل بالألفاظ (أيس) و (ييس) إلى جنب (حمد) و (مدح) في الميزان، ليقول لمن يهمه هذا الأمر هل (حمد) على وزن لفع من المدح؟ أو (مدح) على وزن (عَلَف) من (الحمد))^(٨).

ويذهب الدكتور مهدي الغانمي إلى أن القلب المكاني لم يكن سمة لهجية؛ فالقلب كان موجوداً في اللغة الأم، سواءً اتفق المعنى بين المقلوب والمقلوب عنه أم اختلف، وقد استعملت لهجة ما أحد اللفظين (المقلوب، أو المقلوب عنه) في حين استعملت الآخر لهجة أخرى^(٩).

(١) لغة قريش، مهدي الغانمي: ٢١٥.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) تصحيح الفصيح، ابن درستويه: ١٦٥-١٦٦.

(٤) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٩٢.

(٥) ينظر: لغة قريش، مهدي الغانمي: ٢٣٢-٢٣٣.

(٦) ينظر: لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: ١٩٣.

(٧) في القلب المكاني: ١٤٤.

(٨) القلب المكاني صورته وتعريفه رؤية في ضوء علم الأصوات، د. محمد الشريف: ٩.

(٩) ينظر: لغة قريش، مهدي الغانمي: ٢٣٢-٢٣٣.



ويبدو للباحث أن ما ذهب إليه الدكتور الغانمي إن صح فهو من أسباب حدوث القلب، وليس الأمر مطردًا، فالقلب داخل البيئة الواحدة قليلًا قياسًا بما يحدث في أكثر من بيئة أو لهجة، هذا من جانب، ومن جانب آخر يبدو للباحث أن الغانمي من الباحثين الذين لا يفرقون بين الاشتقاق الكبير والقلب المكاني في قوله ((وهو أن الأصل في القلب أصالة كل لفظ من حيث إمكان وجوده في اللغة بوصفه أصلًا برأسه، في "أصل الوضع"، فلا شيء يمنع من وجود الأصلين، اختلفا في المعنى أم اتفقا))^(١). فكلا اللفظين (المقلوب والمقلوب عنه) عنده أصل في اللغة، وليس شرطًا أن يتفقا في المعنى، كما هي الحال في مدح وحمد، فهذا هو الاشتقاق الكبير.

٣- اسم المفعول من الثلاثي الأجوف:

ذهب القدماء إلى أن صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف يكون على مفعول نحو مبيوع وبعد نقل الحركة إلى ما قبل الواو والياء يلتقي ساكنان هما الواو والياء في اليائي فيجب حذف أحدهما^(٢). واختلف علماء اللغة في المحذوف هل هو الأول أم الثاني، فالمحذوف عند سيبويه هو (واو) مفعول لا عينه، ودليله على ذلك أن الزائد أولى بالحذف، وعند الأخفش هو عينه^(٣). ولم نجد هذا في جميع لهجات العرب، فمن العرب من يبقى ذلك على الأصل، على وزن مفعول فيقول (مبيوع ومقول)^(٤).

وذهب الدكتور علي ناصر غالب إلى أن اسم المفعول يصاغ ((من الفعل الثلاثي المعتل العين على وزن (فعليل) ففي كيل البر يكال كيلًا نقول في اسم المفعول (مكيل)، أما في لهجة أسد فيكون اسم المفعول منه (مكول) ويعود ذلك إلى صيغة نطقهم للفعل الأجوف المبني للمجهول))^(٥). ويبين صيغة نطقهم في موضع آخر إذ يقول: ((وقد أثر عن بني أسد أنهم يشمون فاء الفعل الثلاثي المعتل العين شيئًا من الضم في حالة بنائه للمجهول))^(٦) وفي موضع آخر يعزو الدكتور علي ناصر مكيول إلى المعاقبة^(٧).

ويرى الباحث صعوبة في تقبل تعليله الذي يرجعه إلى طريقة نطق أسد للفعل المبني للمجهول المعتل العين، فهناك من اللهجات من تضم فاء الفعل المعتل العين في حالة بنائه للمجهول ضمًا خالصًا ويكون اسم المفعول على حسب لهجتها (مقوود) ومقوود فيها ثقل صوتي ناتج من تتابع نصف صائت مع صائت طويل من جنسه وهو ثقيل جدًا، وهنا توجه له سؤالًا لم يحذفوا الواو في (مقوود)؟ في حين أن صياغة اسم مفعول من الفعل (كال) على الأصل (مكيلول) وإن كان ثقيلًا، غير أنه أخف في النطق من (مقوود) فتتابع نصف الصائت مع صائت ليس من جنسه أخف من تتابع نصف صائت مع صائت من جنسه. فضلًا عن ذلك فإن الدكتور علي ناصر يرى أن وزن اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف على وزن فعيل، ومثل له بمكيل، والأمر ليس كذلك، إذ لو كان مكيل وزنها فعيل لاقتضى أن تكون الميم أصلية، وهي ليست كذلك، فهي ميم صيغة مفعول وليس أصلية.

كما يبدو أن الباحث لديه اضطراب في رؤيته، إذ مرة يعلل نطق بني أسد (مكول) يعود إلى طريقة نطقهم للفعل المبني للمجهول الأجوف المعتل العين، وتارة يعزوها إلى التعاقب.

المبحث الثالث : المستوى النحوي : أمس : هلم

أمس:

أمس: له وجوه إعرابية تبعًا لتعدد اللهجات، فقریش تبنيها مطلقًا على الكسر^(٨)، في حين أن تميم لها وجهان : الوجه الأول منعها من الصرف في حال الرفع، أما في حالتي النصب والجر فيتفقون مع قریش،

(١) ينظر: المصدر نفسه: ٢٣٢.

(٢) شرح النظام، النيسابوري: ٥٩٢-٥٩٣.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ٥٩٣-٥٩٤.

(٤) ينظر: الممتع في التصريف: ٤٦٠/٢.

(٥) لهجة قبيلة أسد، د. علي ناصر غالب: ١٥٢.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٢.

(٧) ينظر: المصدر نفسه: ١٣٢.

(٨) ينظر: كتاب سيبويه: ٢٨٣/٣.

وهذا الوجه هو لهجة أكثر بني تميم، والآخر منعها من الصرف في الأحوال كلها وهذا عند بعض بني تميم^(١)، وعليه بعض العرب^(٢).

أما في البيت الذي وردت فيه أمس منصوبة بعد مذ

لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائز مثل السعالي خمسا^(٣)

فقد اختلف فيه المحدثون بين رافض ومؤيد، فقد ذهب الدكتور باسم خيرى خضير إلى عدم صحة الحكم، ويستدل على ذلك بكون القاعدة النحوية لا تقعد اعتماداً على بيت شعري وصف بالشذوذ أكثر من مرة^(٤).

وذهب الدكتور غالب فاضل المطلبي إلى عدم قبول تفسير ابن هشام الذي ينسب لبعض تميم لهجة من يرفع أمس بالضممة وينصبها ويجرها بالفتحة مستشهداً بهذا البيت المذكور، مستدلاً على بطلان هذا التفسير بأن سيبويه قد حدد الفتح في مذ كما أن سيبويه لم ينسبها إلى بني تميم^(٥).

ويذهب الدكتور مهدي الغانمي إلى أن الشاعر فتح أمس نصباً أو بناءً ؛ لأنها ظرف عنده^(٦).

ويجد الباحث صعوبة في قبول ما ذهب إليه الغانمي، من حيث أن هناك عدداً غير قليل من الظروف لم يبين على الفتح هذا من جانب نحو قط، ومن جانب آخر فهل بناء أمس على الكسر يخرجها عن الظرفية؟

هَلَمْ

ورد في كتاب سيبويه أن هَلَمْ اسم فعل عند الحجازيين وهي بمنزلة الفعل عند التميميين^(٧).

ويستدلون على كونها اسم فعل عند الحجازيين بورودها على لفظ واحد في لهجتهم مع اختلاف الفاعل من حيث الإفراد والتثنية والجمع، في حين وردت متصرفة بلهجة تميم^(٨).

ومن اللغويين يحللها عند الحجازيين هَلَمْ أصلها (هالَمْ) و (ها) للتنبيه ولَمْ اقصد، من لمت بالشيء ألمه، ودخلت ها للتنبيه في فعل الأمر الذي هو (لَمْ) ؛ لأن الأمر موضع يحتاج فيه إلى استعطاف المأمور وتنبيهه^(٩).

أما عند بني تميم ومن ورائهم الكوفيون ، فهي مركبة كما نقل ابن جني عن الفراء من (هل) التي للزجر، والحث دخلت على (أَمْ) كأنها كانت (هل أَمْ)، أي أعجل واقصد ، وأنكر الفارسي على الفراء هذا القول، وذلك بأن (هل) هل هي للاستفهام أم بمعنى قد؟ واستحالة دخول الاثنين على فعل الأمر؛ وسبب ادعاء أبي

علي الفارسي ، هو إنه لم تتبين (هل) عنده إنها بمعنى الزجر وهي التي في قوله

ولقد يسمع قولي حيهل^(١٠).

واختلف المحدثون في تفسير ذلك فذهب الدكتور غالب المطلبي إلى أن الأصل هو الفعل وأنها احتفظت بهذا الأصل عند بني تميم في حين تطورت تاريخياً عند الحجازيين إلى حال وسطى بين الاسمية والفعلية فهي عندهم اسم فعل^(١١).

ويجد الباحث صعوبة في تقبل هذا الأمر، إذ علام بنى الدكتور المطلبي رأيه هذا؟ هل بناء على نظائر لـ (هَلَمْ) وجدت في العربية تطورت فيها الأفعال إلى أسماء أفعال، وإذا كان ذلك موجوداً فعلاً؟ لم لا نعد الأصل هو اسم الفعل وقد تطور تاريخياً إلى فعل، وما يؤيد ذلك أن علامة التأنيث هي علامة لاحقة، فالأصل أن لكل جنس لفظ بعينه يقول السيوطي في الأشباه والنظائر: ((لكنهم خافوا أن يكثر عليهم الألفاظ ويطول عليه الأمر، فاختصروا ذلك بأن أتوا بعلامة فرقوا بها بين المذكر والمؤنث))^(١٢)، إذ تعد ((ظواهر

(١) ينظر: المصدر نفسه.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ٢٠٩/١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٤٤/٢.

(٤) ينظر: اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيرى خضير: ٣٤١.

(٥) ينظر: لهجة تميم: ٢٢٩-٢٣٠.

(٦) ينظر: لغة قریش: ٢٦٠.

(٧) ينظر: الكتاب: ٥٢٩/٣.

(٨) ينظر: الأصول: ١٤٣/١، الخصائص: ١٦٨/١، المفصل: ١٩٣.

(٩) ينظر: الكتاب: ٥٢٩/٣.

(١٠) ينظر الكتاب: ٥٢٩/٣.

(١١) ينظر: لهجة تميم: ٢٣٥-٢٣٦.

(١٢) الأشباه والنظائر: ٧١/١.

التمييز والتخصيص في الصفات إجمالاً، وفي المفردات على التعميم، كالتمييز بين المذكر والمؤنث ، والمثنى والجمع، من الدلائل اللغوية على تطور اللغة العربية، وهي جميعها تشكّل مزايا تمتّ للغة العربية على مثال لم تسبقها إليه لغة من لغات الحضارة^(١).

أما الدكتور مهدي الغانمي فيذهب إلى أن ما ذهبت إليه تميمًا هو ضربٌ من استعمال الجامد استعمال المتصرف، ويستدل على ذلك بكونه واردًا عند العرب فقد نقل العلماء : ((وإذا قال: هَلَمْ إلى كذا، قلت: إلامْ أهْلَمْ؟))^(٢) وكذلك فعل تميم في إلحاق الضمائر به. فالأصل هو جموده^(٣).

المبحث الرابع : المستوى الدلالي : الاشتراك اللفظي : التضاد

١- الاشتراك اللفظي: إنّ الاستعمال المجازي هو أهم عامل في تغيير المعنى وليس شرطاً أن يكون مقصوداً، كما هو في بعض الأساليب الشعرية والكتابية، بل قد يقع من أفراد عدة في البيئة اللغوية في وقت واحد، ودون مواضعة أو اتفاق بينهم . ولا يقصد بها المعاني المجازية المألوفة، أما حين تخلل مثل هذه التراكيب وينظر إليها النظرة التاريخية فيمكن أن يقال إنها حين استعملت للمرة الأولى – قد أثارت في أذهان الناس تلك الدهشة أو الغرابة التي تتطلبها في المجاز^(٤).

ويرى الباحث أن هذا العامل ليس له علاقة بلهجة بعينها ، وإنما هو أمر متاح لكل من كان لديه ملكة الإتيان بالمجازات، فهي ليست حكراً على قبيلة دون أخرى.

ويذهب الدكتور مهدي الغانمي إلى أن أحد عوامل نشأة المشترك اللفظي هو أن اختلاف اللهجات في التفسير لا يشترط أن يكون في أصل الوضع ولا في أصل اللهجات نفسها، وإنما يكون في الغالب في الأصل الذي تفرعت منه هذه اللهجات، فالوضع واحد وإنما وقع الاختلاف بعد الافتراق والتباعد، بما تضيفه البيئة الجديدة أو تنسيه من تلك الأصول الموروثة^(٥).

ويذهب الدكتور غالب المطليبي إلى أن العلة الرئيسة في ظهور المشترك اللفظي في العربية الأدبية هو اختلاف المستويات الدلالية في اللهجات العربية، وإن كانت ثمة عوامل أخرى، منها استعارة اللفظ من المعنى الذي وضعت له إلى معنى كثر استعماله إلى حد صارت معه بمعنى الأصل^(٦).

ويرى الباحث أنه ليس شرطاً أن يكون ذلك في اللغة الأدبية المشتركة، إذ هناك من الألفاظ التي تأنف منها العربية الأدبية، وهي من المشترك اللفظي تستعمل لمعنى في لهجة ولمعنى آخر في لهجة أخرى. ويعضد ذلك أن التضاد الذي هو فرع من المشترك اللفظي يكون قليلاً في لهجة قريش، بل إن دلالتها أقرب إلى العموم والخصوص منها إلى التضاد^(٧).

وأما الدكتور علي ناصر غالب فقد فسر قول ابن درستويه ((فإذا اتفق البناءان في الكلمة والحروف ثم جاء لمعنيين مختلفين لم يكن بد من رجوعهما إلى معنى واحد يشتركان فيه فيصيران متقفي اللفظ والمعنى))^(٨) والمعنى^(٩) على أن هذه الألفاظ كانت دلالتها واحدة في الأصل وقد تشعبت بتقادم الأزمان مع بقاء أواصر الصلة بين معانيها الجديدة ومعناها القديم^(١٠).

٢- التضاد: التضاد هي الكلمات التي رويت لنا متضادة المعاني، والتي اصطلح القدماء على تسميتها بالأضداد^(١١). وهناك علاقة بين التضاد والمشارك اللفظي هي علاقة عموم وخصوص مطلق، فكل تضاد مشترك لفظي وليس كل مشترك لفظي تضاد^(١٢).

(١) أشاتات مجتمعات، عباس محمود العقاد: ١١٧.

(٢) لسان العرب: ٦١٨/١٢.

(٣) ينظر: لغة قريش: ٣٠٤.

(٤) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ١٩٤-١٩٥.

(٥) ينظر: لغة قريش: ٣٠٩-٣١٠.

(٦) ينظر: لهجة تميم: ٢٦٤-٢٦٥.

(٧) ينظر:

(٨) تصحيح الفصح: ٢٤٠/١.

(٩) ينظر: لهجة قبيلة أسد: ٢٢٨-٢٢٩.

(١٠) ينظر: في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس: ٢٠٤.

(١١) ينظر: المزهر: ٣٠٤.

وأحد أسباب نشأة الأضداد اختلاف اللهجات: ((فإذا وقع الحرف على معنيين متضادين فمحال أن يكون العربي أوقعه عليهما بمساواة منه بينهما ولكن أحد المعنيين لحي من العرب والمعنى الآخر لحي غيره ، ثم سمع بعضهم لغة بعض فأخذ هؤلاء عن هؤلاء وهؤلاء عن هؤلاء ، قالوا فالجون الأبيض في لغة حي من العرب والجون الأسود في لغة حي آخر ثم أخذ أحد الفريقين من الآخر))^(١). ومن الأضداد السدفة تعني الظلمة في لهجة تميم والضوء في لهجة قيس ، ولمق الشيء عند قيس محوه وعند عقيل إثباته وكتابته^(٢).

واختلف المحدثون في هذه الظاهرة فالدكتور مهدي الغانمي يعزو قلة الأضداد في لغة قريش؛ إلى دقة أدائها المعاني، وإلى أن استعمالها الألفاظ ينفرد بتجنبه إمكانية الوقوع في الوهم أو بسبب احتمال اللفظ الدلالة ونقيضها. وهذه الأضداد على قلتها يراها الغانمي أقرب إلى الخصوص والعموم منها إلى الأضداد^(٣).

أما الدكتور غالب المطلبي فيرى أن اختلاف اللهجات هو السبب الرئيس في نشوء التضاد ، إذ كانت دلالة اللفظ عامة في الأصل، ثم تطورت تاريخياً على جهة التخصيص إلى مدلولين متضادين، مثال ذلك أن الأصل في السدفة اختلاط الضوء والظلمة معاً كوقت ما بين طلوع الفجر إلى الأسفار^(٤). أما الدكتور إبراهيم السامرائي فقد استبعد ما يقرب من مئة وخمسين مادة حفلت بها كتب الأضداد، وهي لا تملك الضدية إلا بتكلف وتعسف، وقد عزا نشأة التضاد إلى التطور في الاستعمال وإلى الجديد من الدلالة^(٥).

الخاتمة:

١- فسر في باب فعل وأفعل بمعنى واحد بعض الباحثين ميل بني تميم إلى استعمال أفعل تخلصاً من توالي الأمثال (توالي ثلاثة مقاطع قصيرة)، في حين أن من الأفعال ما يكون من مقطعين وهو مضعف العين في اللام نحو حَبَّ فهو يخلو من التوالي، ومع ذلك استعملت تميم معه صيغة أفعل.

٢- يذهب البحث إلى خلاف ما تبناه بعض المحدثين من أن (هَلَمْ) فعل تطور إلى اسم فعل في لهجة أخرى، إذ يرجح البحث أنها اسم فعل تطورت إلى فعل استدلالاً على أن علامات التمييز هي علامات متطورة لاحقة كما هي الحال في علامة التأنيث اللاحقة للاسم، إذ بدونها تكثر الألفاظ وتكون عبئاً على الذاكرة الإنسانية.

٣- يذهب البحث إلى أن الذي حدا ببعض الباحثين أن يعتقدوا بأن صوت الضاد المعاصرة هو دال مطبقة، ربما لتأثرهم بالمستشرقين الذين درسوا خصائص الأصوات العربية وصفاتها اعتماداً على نطق المصريين، فالضاد هي دال مطبقة في لهجة المصريين، في حين يرى البحث أن الدال المطبقة أقرب إلى الطاء الموصوفة عند القدماء بالجهر. في حين وصف المحدثون الطاء بأنها مهموسة، وهذا الخلاف بين القدماء والمحدثين يولد لنا مسألتين لا ثالث لهما: الأولى: أن القدماء أخطأوا في وصف الطاء، الثانية، أن نطق القدماء للطاء يختلف عن نطقنا المعاصر لها.

المصادر:

- ١- اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيرى خضير، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٥م.
- ٢- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٣هـ.
- ٣- أشتات مجتمعات في اللغة والأدب، عباس محمود العقاد، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١٢م.

(١) الأضداد في اللغة ، ابن الأنباري: ١٠.

(٢) ينظر: المزهر، السيوطي: ٢٣٠/١.

(٣) ينظر: لغة قريش: ٣٢٥.

(٤) ينظر: لهجة تميم: ٢٦٨.

(٥) ينظر: التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي: ١٠٧.

- ٤- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السري المعروف بابن السراج (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت، د. ط، د. ت.
- ٥- الأضداد، أبو بكر محمد بن القاسم بن محمد بن بشار بن الحسن بن بيان بن سماعة الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٨٧م.
- ٦- تصحيح الفصح وشرحه ابن درستويه (٣٤٧هـ)، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- ٧- التطور اللغوي التاريخي، إبراهيم السامرائي، دار الأندلس، ط ٢، بيروت لبنان، ١٩٨١م.
- ٨- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين - بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ٩- جمهرة اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
- ١٠- ديوان الهذليين، الشعراء الهذليون، ترتيب وتعليق، محمد محمود الشنقيطي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م.
- ١١- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان ابن جني (ت ٣٩٢هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ٢٠٠٠م.
- ١٢- شرح النظام على شافية ابن الحاجب، تعليق، الأديب محمد زكي الجعفري، دار الحجة، إيران، ١٤٣١هـ.
- ١٣- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط ٤، ١٩٨٧م.
- ١٤- العباب الزاخر واللباب الفاخر، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر العدوي العمري القرشي الصغاني، الحنفي (ت ٦٥٠هـ)،
- ١٥- في القلب المكاني، د. عبد الكريم محمد الأسعد، (بحث) في (مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، المجلد العاشر ١٩٨٣).
- ١٦- في اللهجات العربية، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، ط ٨، القاهرة، ١٩٩٢م.
- ١٧- القلب المكاني صورته وتعريفه رؤية في ضوء علم الأصوات، د. محمد الشريفي، بحث منشور،
- ١٨- كتاب الإبدال، أبو الطيب اللغوي، تحقيق وشرح عزي الدين التتوخي، دمشق، ١٩٦١م.
- ١٩- كتاب سيبويه، أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، د. ت.
- ٢٠- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م.
- ٢١- لسان العرب، محمد ابن مكرم المعروف بـ (ابن منظور)، دار صادر، بيروت، د. ط، د. ت.
- ٢٢- اللهجات العربية في كتب لحن العامة، باسم خيرى خضير، الدار المنهجية للنشر والتوزيع، ط ١، ٢٠١٥م.
- ٢٣- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، مكة المكرمة، ١٩٧٩م.
- ٢٤- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط ٢، مكة المكرمة، ١٩٧٩م.
- ٢٥- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١، ١٩٩٨م.
- ٢٦- الممتع الكبير في التصريف، ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، مكتبة لبنان، ط ١، ١٩٩٦م.
- ٢٧- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د. ت.